

التقرير السابع والثلاثون للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملاً بقرار المجلس 1593 (2005)

2	موجز تنفيذي
5	أولاً- مقدمة
5	ثانياً- الحالة الراهنة
7	ثالثاً- التقدم المحرز في خريطة الطريق
7	(1) التقدم المحرز في مسارات التحقيق الرئيسية
7	(أ) محاكمة السيد علي محمد علي عبد الرحمن المعروف أيضاً باسم علي كوشيب
10	(ب) دعاوى عمر البشير وعبد الرحيم حسين وأحمد هارون
11	(ج) دعوى عبد الله باندا أبكر نورين
12	(2) التقدم المحرز عبر المبادئ الرئيسية للعمل المُجدّد في حالة دارفور
12	(أ) تمكين المجني عليهم والشهود والمجتمعات المتضررة
14	(ب) التعاون مع السلطات الوطنية السودانية
14	(ج) زيادة سبل المساءلة: التعاون مع الدول الثالثة والمنظمات الدولية والإقليمية
15	رابعاً- التطلع إلى المستقبل
15	(1) تقييم معايير الحالة
17	(2) الأهداف المحدثة
18	خامساً- خاتمة

موجز تنفيذي

يلخص هذا التقرير التقدم المحرز والأنشطة التي قام بها مكتب المدعي العام ("المكتب") في حالة دارفور منذ التقرير السابق المقدم إلى مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير 2023.¹

إن من الأمور التي تقلق المكتب أشد القلق الحالة الأمنية الراهنة في السودان وتفاقم العنف خلال الأعمال العدائية الحالية.

ولا تزال ولاية المكتب بموجب قرار مجلس الأمن 1593 (2005) قائمة فيما يتعلق بكل انتهاكات القانون الدولي الإنساني المدعى ارتكابها والتي تدرج ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة"). يمكن التحقيق في جرائم الحرب والجرائم المزعومة ضد الإنسانية المرتكبة في القتال الدائر ومقاضاة مرتكبيها. وتماشيا مع هذه الولاية، يمكن للمكتب أن يؤكد أنه بدأ التحقيقات فيما يتعلق بالحوادث التي وقعت في سياق الأعمال العدائية الحالية.

وهذه رسالة نقلها المكتب بوضوح إلى الجهات الفاعلة المشاركة حاليا في الأعمال العدائية، مؤكدا أن جميع الأطراف المعنية مطالبة بموجب القانون الدولي الإنساني باتخاذ خطوات لضمان حماية المدنيين.

ودعما لهذا العمل، يتعامل المكتب مع النظراء ذوي الصلة من أجل السماح له برصد تطور الحالة عن كثب وجمع المعلومات ذات الصلة. وقد وردت طائفة واسعة من البلاغات بشأن ارتكاب جرائم مزعومة منذ نيسان/أبريل من هذا العام. ومما يثير قلقا عميقا للغاية تلك الادعاءات المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني، بما فيها ما ادعي من حملات اغتصاب جماعي، وكانت موضوعا انصب عليه التتبع والتحقيقات الأولية التي يجريها المكتب حاليا فيما يتعلق بالأعمال العدائية الحالية.

وقد تعمق قلق المكتب إزاء خطر حدوث انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني بفعل التجاهل الواضح والطويل الأمد الذي أبدته الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك حكومة السودان، لالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن 1593 (2005). وقبل تزايد العنف في السودان، شهد المكتب تدهورا أكبر في تعاون السلطات السودانية.

¹ التقرير السادس والثلاثون للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملا بقرار المجلس 1593 (2005) | المحكمة الجنائية الدولية (icc-cpi.int).

ويرى المكتب بوضوح أن تعميق المعاناة والعنف في السودان هو نتاج هذا التردد المستمر في عملية العدالة وسيادة القانون التي أظهرها أولئك المنخرطون الآن في الأعمال العدائية. فهذا التجاهل للالتزامات القانونية الدولية، وما يرتبط به من غياب أي عدالة مجدية بشأن الجرائم الجسيمة المرتكبة في دارفور منذ عشرين عاما، قد زرع بذور هذه الدورة الأخيرة من العنف والمعاناة.

والمكتب ملتزم بضمان أن يكون تأثير القانون محسوسا في حينه هذه المرة.

وفي غمرة هذا السياق المليء بالتحديات والمطبوع بغياب التعاون، سعى المكتب مع ذلك إلى أن يظل أيضا مُركِّزا على إنجاز العناصر الأساسية للاستراتيجية المُجدَّدة للحالة في دارفور والوارد بيانها في التقارير السابقة للمدعي العام للمحكمة، كريم أ. أ. خان مستشار الملك، إلى مجلس الأمن.

ويمثل معلما رئيسيا إكمال مرافعة هيئة الادعاء في محاكمة السيد علي محمد علي عبد الرحمن (المعروف أيضا باسم علي كوشيب) ("السيد عبد الرحمن")، وهي المحاكمة الأولى في حالة دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الممثلة القانونية للمجني عليهم البالغ مجموعهم 600 مجني عليه والذين أذن لهم بالمشاركة في الدعوى مرافعتها الافتتاحية في حزيران/يونيه 2023. واستمعت الدائرة أيضا إلى ثلاثة ممثلين عن مجتمع دارفور، الذين تحدثوا بقوة عن التأثير العميق للجرائم المدعى على حياتهم.

ويجب ألا يُسَمَّح بتأخير محاكمة السيد عبد الرحمن تأخيرا غير معقول بسبب تزايد الأعمال العدائية الحالية، فهذه الادعاء ملتزمة بمواصلة مساعدة الدفاع حرصا على استمرار زخم هذه المحاكمة والتوصل إلى نتيجة عادلة ومنصفة.

وواصل المكتب أنشطة التحقيق التي يقوم بها فيما يتعلق بالأفراد الآخرين الذين صدرت في حقهم أوامر بالقبض في حالة دارفور. وبينما أحرز تقدم في أنشطة التحقيق التي يقوم بها المكتب، فإنها ظلت محدودة بسبب عدم تعاون حكومة السودان في الفترة التي سبقت تفاقم حالة الأعمال العدائية في الخرطوم وأماكن أخرى في السودان منذ 15 نيسان/أبريل 2023.

وقد أثر عدم التعاون هذا سلبا على عدد من الأولويات المحددة في التقرير السابق للمكتب المقدم إلى مجلس الأمن، وازداد سوءا الآن بسبب الأعمال العدائية الحالية. وعلى وجه الخصوص، لم يتمكن ممثلو المكتب من السفر إلى السودان لإجراء أعمال التحقيق، أو مقابلة السلطات فيما يتعلق بطلبات

المساعدة السابقة المعلقة، أو التواصل مع منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المتضررة في دارفور. كما لم يكن بالإمكان الوصول مباشرة إلى الأدلة والشهود في السودان فيما يتصل بالمشتبّه فيهم الذين أصدرت المحكمة في حقهم أوامر بالقبض وظلت معلقة.

ومع ذلك، أُحرز تقدم كبير في مجالات رئيسية أخرى، من قبيل: الوصول إلى المعلومات والمسارات ذات الصلة بالتحقيقات بدعم من دول ثالثة ومنظمات أخرى؛ ودعم السلطات الوطنية لدولة ثالثة للتحقيق المتعلق بدارفور؛ وتوجيه نداء مخصص عبر الإنترنت للحصول على معلومات بشأن الحالة في دارفور منذ عام 2003.

وتعني الأزمة الحالية في السودان أن بلوغ المعايير الحالية والمستقبلية فيما يتعلق بالتعاون والتحقيق أصبح أشد صعوبة. ومع ذلك، فإن الحالة الراهنة تعزز وجوب ضمان المساءلة من أجل المجني عليهم والناجين في دارفور. وفي هذا الصدد، سيواصل المكتب جهوده لمتابعة المساءلة مع التركيز على الخطوات التالية:

- تعميق جمع المعلومات والأدلة فيما يتعلق بالجرائم المدعى ارتكابها حالياً والتي تندرج ضمن اختصاص المحكمة عملاً بولاية المكتب بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1593 (2005)؛
- زيادة جمع الأدلة من الدول الثالثة والشركاء الآخرين؛
- تأمين الحصول على المواد والمعلومات الأساسية فيما يتعلق بالجرائم المدعى ارتكابها في دارفور بتوجيه نداء عبر الإنترنت؛
- الحرص على استمرار زخم محاكمة السيد عبد الرحمن؛
- توسيع الشراكات مع دول أخرى ليست أطرافاً في نظام روما الأساسي.

وما الحالة القائمة حالياً في السودان وعواقبها الإنسانية والأمنية إلا تذكير حي بأن المساءلة عن سالف الأعمال الوحشية شرط من الشروط المسبقة لتحقيق السلام والاستقرار. ولا تزال الحاجة إلى تحقيق العدالة من أجل المجني عليهم في دارفور، عملاً بالقرار 1593، حاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى وتتطلب التزاماً متجدداً من الجميع، بما في ذلك فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في سياق الأعمال العدائية الجارية.

أولا- مقدمة

1- عملا بالقرار 1593 (2005)، أحال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 31 آذار/مارس 2005 الحالة في دارفور بالسودان إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية اعتبارا من 1 تموز/يوليه 2002.

2- يتناول هذا التقرير الأعمال العدائية الحالية في السودان، بما في ذلك في دارفور، ويقدم مستجدات التقدم المحرز والتطورات فيما يتعلق بالمسارات الرئيسية للتحقيق والمبادئ الاستراتيجية الوارد بيانها في تقرير كانون الثاني/يناير 2023 عن الحالة في دارفور، السودان (”التقرير السادس والثلاثون“).

ثانيا- الحالة الراهنة

3- كان تعميق العنف والمعاناة الحاليين في جميع أنحاء السودان أمرا متوقعا. فهو ناتج عن عدم الرغبة في إعطاء قيمة للتجارب الحية للناجين من الأعمال الوحشية السالفة في السودان. وينبع من الفشل الأساسي للقيادة في السودان في الاعتراف بأن العدالة وعملية العدالة ركيزتان أساسيتان يمكن بناء أسس السلام عليهما. ويستمد قوته من تجاهل الوعود التي قُطعت لشعب السودان في اتفاق جوبا للسلام المؤرخ 3 تشرين الأول/أكتوبر 2020 والالتزامات التي تم التعهد بها في مذكرة التفاهم بين المكتب وحكومة السودان في 12 آب/أغسطس 2021.

4- وكما ورد بيانه في تقرير المدعي العام الأخير، أكد المدعي العام في زيارته السابقة للسودان أن المكتب يتوقع التعاون في مجموعة من المجالات الرئيسية بما يتماشى مع هذه الاتفاقات السابقة. وشدد المدعي العام، في إحاطته الأخيرة لمجلس الأمن، على أن الأمر الآن موكول لحكومة السودان لربط أقوالها بالأفعال. وقد أخفقت في القيام بذلك.

5- ولم يتخذ السودان أي خطوات جوهرية ومجدية لتيسير التعاون مع المكتب والمساعدة في تقدم أنشطة التحقيق التي يقوم بها. وانطوى عدم التعاون السابق لاندلاع العنف في الخرطوم على وضع عقبات إدارية جديدة وعدم الرغبة في تسهيل الوصول إلى أراضي السودان من أجل التواصل مع الشهود والسلطات الحكومية والمجتمعات المتضررة. وتبين من عدم

التعاون غياب التزام السلطات السودانية بدعم جهود المساءلة وتعزيز قضية العدالة. و عواقب هذا النهج واضحة الآن.

6- وتميزت الفترة المشمولة بالتقرير بتهور مثير لقلق عميق في الحالة الأمنية في السودان عقب اندلاع الأعمال العدائية المكثفة في الخرطوم في 15 نيسان/أبريل 2023 بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع.

7- ومنذ ذلك الحين اندلع القتال في مناطق أخرى من السودان، بما في ذلك دارفور، ولا سيما غرب دارفور. ورغم إعلان جدة الموقع في 11 أيار/مايو 2023،² واتفاقات وقف إطلاق النار المتعددة التي وقعتها القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع طوال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه 2023، لا تزال الحالة في دارفور متقلبة للغاية. وتفيد التقارير الأخيرة الصادرة عن وكالات الأمم المتحدة في تقديراتها بمقتل ما لا يقل عن ألف مدني، بينما نزح ما يقرب من 2.5 مليون مدني إما داخليا أو فروا إلى البلدان المجاورة. وتشير التقديرات إلى أن نصف سكان السودان، أي حوالي 24.7 مليون شخص، بحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة وإلى حماية في ظل الأعمال العدائية الحالية.

8- وفي هذا السياق، يشير المكتب إلى أن ولايته بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1593 (2005) لا تزال سارية. ويمكن التحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المزعومة التي ارتكبت خلال الأعمال العدائية الحالية ضمن اختصاص المحكمة ومقاضاة مرتكبيها. وتماشيا مع هذه الولاية، يجري المكتب حاليا تحقيقات فيما يتعلق بالحوادث التي وقعت في سياق الأعمال العدائية الحالية.

9- وضرورة الامتثال للقانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات هي رسالة ما فتئ المكتب ينقلها بوضوح إلى جميع الأطراف المشاركة في القتال الحالي. كما تنطبق على جميع الأفراد الذين يدعمون ارتكاب الجرائم المزعومة من خارج دارفور.

10- وفي إطار تحقيقاته الأولية، يتتبع المكتب عن كثب التقارير المتعلقة بعمليات القتل خارج نطاق القانون، وإحراق البيوت والأسواق، والنهب، في مدينة الجنيينة، بغرب دارفور، إضافة إلى قتل وتشريد المدنيين في شمال دارفور وأماكن أخرى في شتى أنحاء دارفور. ويركز المكتب كذلك على الادعاءات الخطيرة والمثيرة للقلق بشأن الجرائم الجنسية والجنسانية، بما

² إعلان جدة للالتزام بحماية المدنيين في السودان (11 أيار/مايو 2023).

في ذلك الاغتصاب الجماعي وتقارير تدعي حدوث ممارسة للعنف ضد الأطفال والإضرار بهم.

11- وعلى غرار وكالات الأمم المتحدة، فإن المكتب غير قادر في الوقت الحالي على دخول السودان بسبب الحالة الأمنية. وبينما يُتوقع أن يظل هذا الوضع على ما هو عليه في المدى القريب، فإن المكتب يحتفظ بخطط لتعزيز الوجود الميداني في السودان عندما يكون ذلك ممكناً. وستلتمس موارد إضافية في ميزانية المكتب لهذا الغرض ولتلبية احتياجات التحقيق في المكتب في ضوء التطورات الأخيرة.

12- ويعتزم المدعي العام أيضاً زيارة السودان عندما يسمح السياق الأمني والتشغيلي بذلك.

ثالثاً- التقدم المحرز في خريطة الطريق

13- في هذا السياق الصعب للغاية، سعى المكتب مع ذلك إلى أن يظل مُركّزاً على إنجاز العناصر الأساسية للاستراتيجية المُجدّدة للحالة في دارفور.

14- ويقدم هذا الفرع مستجدات الخطوات المتخذة في كل من مسارات التحقيق الرئيسية الثلاثة الوارد بيانها في التقارير الأخيرة للمدعي العام، ويسلط الضوء على التقدم المحرز منذ كانون الثاني/يناير 2023 تماشياً مع المبادئ الاستراتيجية الثلاثة التي يستند إليها النهج الاستراتيجي المُجدّد لمكتب المدعي العام فيما يتعلق بالحالة في دارفور.

(1) التقدم المحرز في مسارات التحقيق الرئيسية

(أ) محاكمة السيد علي محمد علي عبد الرحمن المعروف أيضاً باسم علي كوشيب

15- على غرار ما توقعه التقرير السادس والثلاثين للمكتب، استدعت هيئة الادعاء شهودها المتبقين في الدعوى المرفوعة ضد السيد عبد الرحمن في أوائل عام 2023، قبل أن تختتم رسمياً عرض أدلتها في 28 شباط/فبراير 2023، بعد أن افتتحت مرافعاتها في 5 نيسان/أبريل 2022.



16- وقد وُجِّهت للسيد عبد الرحمن 31 تهمة بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ويُدَّعى أنه مسؤول، بصفته قائدا بارزا لميليشيا الجنجويد، عن جرائم تشمل القتل والاعتصاب والنهب والتشريد القسري فيما يتعلق بالهجوم على كودوم وبنديسي في آب/أغسطس 2003، وعن جرائم تشمل التعذيب والقتل فيما يتعلق بعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء لرجال وفتيان في مكجر ودليج والمناطق المحيطة بهما في شباط/فبراير - آذار/مارس 2004.

17- وخلال المحاكمة، وهي الأكثر فعالية في تاريخ المحكمة، قدمت هيئة الادعاء أدلة من إفادات 81 شاهدا. فعرضت هيئة الادعاء شهادات حية لما مجموعه 56 شاهدا استغرقت حوالي 93 ساعة، مع إفادات مكتوبة لما مجموعه 25 شاهدا إضافيا تم تقديمها في سجل الدعوى دون الحاجة إلى الإدلاء بمزيد من الشهادات داخل المحكمة. وإجمالا، استمعت المحكمة إلى قرابة 285 ساعة من شهادات الشهود، بما في ذلك استجوابهم من قِبَل هيئة الدفاع واستجواب القضاة والممثلة القانونية للمجني عليهم. وحتى الآن، أقرت المحكمة بالتقديم الرسمي لما يزيد على 1200 عنصر من أدلة هيئة الادعاء. ولا تزال الإجراءات تستفيد من الممارسات الإدارية الفعالة لقضاة الدائرة الابتدائية.

18- وباستثناء ثلاثة خبراء، أدلى جميع الشهود في المحاكمة بشهاداتهم حتى الآن مستفيدين من تدابير لحماية هوياتهم، بما في ذلك تحويل الصوت والصورة. كما مُنح بعض الشهود تدابير خاصة، مثل حضور شخص مساند لهم، لتسهيل الإدلاء بشهادتهم أمام المحكمة. وأدلى شهود عديدون بشهاداتهم عن طريق تقنية الربط الصوتي والمرئي.

19- وفي نيسان/أبريل 2023، بعد اختتام مرافعة هيئة الادعاء، استمعت المحكمة إلى ملتمس الدفاع إصدار حكم بالبراءة فيما يتعلق بأربع تهم من التهم الإحدى والثلاثين الموجهة ضد السيد عبد الرحمن. ورفضت المحكمة، في إطار هذا الإجراء، الاستماع إلى طعن قضائي للدفاع في جميع التهم.

20- وبعد سماع حجج الأطراف في جلسات على مدى يومين، رفضت المحكمة أيضا طعنا للدفاع يتعلق تحديدا بالتهم من 6 إلى 9، التي تتعلق بالجرائم المدعى ارتكابها والمتصلة بالأفعال اللاإنسانية الأخرى، والاعتداء على الكرامة الشخصية والاعتصاب في بينديسي والمناطق المحيطة بها في آب/أغسطس 2003. وبذلك، قررت المحكمة أن هيئة الادعاء قد قدمت أدلة كافية لمواصلة المحاكمة في جميع التهم الإحدى والثلاثين.

21- وفي 28 حزيران/يونيه 2023، أعلنت دائرة الاستئناف أيضا حكمها، بالأغلبية، برفض استئناف الدفاع لقرار الدائرة الابتدائية السماح بأن يُقدم كدليل تسجيل مصورٍ يعرّف فيه السيد عبد الرحمن نفسه باسمه الكامل مع لقب "كوشيب"، في سياق استسلامه للمحكمة.

22- ويوجد الآن 600 مجني عليه سُمح لهم بالمشاركة في دعوى السيد عبد الرحمن. وفي الفترة من 5 إلى 7 حزيران/يونيه 2023، قدمت ممثلتهم القانونية مرافعتها الافتتاحية أمام المحكمة ودعت شاهدا واحدا للإدلاء بشهادته ومجنيين عليهما من المجني عليهم المشاركين للتعبير عن آرائهما وشواغلهما. واستمع القضاة أيضا لتسجيلات صوتية للعديد من الضحايا الآخرين المشاركين الذين لم ينتقلوا إلى المحكمة.

23- وبشجاعة وعزة نفس هائلتين تحدث ممثلو مجتمع دارفور ببلاغة عن تأثير الجرائم المزعومة على حياتهم. واستمعت المحكمة إلى إفادات عن الصدمة وفقدان - الأسرة والوطن ونمط العيش - بل استمعت أيضا لإفادات تشهد على قدرة ملحوظة على الصمود. وتحدث المجني عليهم عن معاناتهم اليومية بسبب نقص الغذاء والمأوى والرعاية الصحية والتعليم والتشغيل والأمن في مخيمات النازحين، التي يعيش فيها العديد من سكان دارفور في الوقت الراهن لما يقارب 20 عاما.

24- كما استمعت المحكمة إلى أدلة بشأن العواقب، بما في ذلك الشعور بوصمة الخزي والعار الذي عانت منه النساء اللاتي تعرضن للاغتصاب أثناء النزاع في دارفور، وكذلك الأطفال المولودون نتيجة الاغتصاب. وعلى حد تعبير أحد الشهود:

"ترى [ضحية] الاغتصاب نفسها منبوذة من المجتمع. وإذا سارت في الشارع، فإنها تعتقد أن الجميع ينظر إليها على أنها ضحية اغتصاب؛ فهذه هي المرأة المغتصبة. وتشعر أنها لا تنتمي إلى المجتمع. وتعتقد ذلك. وتذكر ذلك يوميا وتنتابها ذكريات الاغتصاب المتكرر. لماذا؟ لأنها تعاني من الألم، ويُلَم بها الألم، لذلك تتذكر. بسبب شدة الاغتصاب، يعاني جسدها الآن،"³

25- واستمعت المحكمة أيضا إلى أهمية الحقيقة والعدالة والمساءلة بالنسبة للمجني عليهم في دارفور. وتحدث أحد المجني عليهم الدارفوريين المشاركين عن آماله فقال:

"أود أن أقول إننا نحب العدالة ونريد العدالة. نريد أن يحاسب كل من حوّل حياتنا إلى مهانة ومعاناة وإنهاك. نريد محاسبة من دمرونا. هؤلاء الناس دمروا مستقبلنا ومستقبل

³ ICC-02/05-01/20-T-120-CONF-ENG ET, 26:2-7 (جلسة مفتوحة).

أجبالنا. وفي هذه اللحظة أعبر لكم عن صوتي وصوت جميع اللاجئين الدارفوريين الموجودين في شتى أنحاء العالم، وأود أن أقول لكم إننا نريد السلام. نريد العودة إلى وطننا. وهذا يكفي الآن⁴.

26- وتعتزم الممثلة القانونية أيضا إحضار مجنئين عليهما آخرين من المجني عليهم المشاركين للتعبير عن آرائهما وشواغلهم أمام المحكمة.

27- ومن المقرر أن تستمر محاكمة السيد عبد الرحمن على الرغم من الأعمال العدائية المسلحة الحالية في السودان. ولكن، لا يزال التحقيق في دارفور يواجه تحديات كبيرة. فمنذ إحالة الحالة في دارفور في عام 2005، كان على هيئة الادعاء أن تركز تقدما في تحقيقاتها بتعاون محدود أو بدون تعاون من حكومة السودان وبإمكانية وصول محدودة إلى أراضيها.

28- ولا يمكن السماح للأعمال العدائية المسلحة الحالية في السودان بتعريض محاكمة السيد عبد الرحمن للخطر أو تأخيرها بشكل غير معقول - فهي فرصة تاريخية طال انتظارها لتحقيق العدالة للمجني عليهم في دارفور. وتلتزم هيئة الادعاء باتخاذ جميع الإجراءات المعقولة في حدود قدرتها، بما في ذلك الاستمرار في مساعدة الدفاع، لضمان وصول محاكمة السيد عبد الرحمن إلى نتيجة عادلة ومنصفة.

29- ومن المقرر حاليا إجراء المرافعة الافتتاحية لهيئة الدفاع وشهادة الشاهد الأول في 28 آب/أغسطس 2023. وفي 28 حزيران/يونيه 2023، قدمت هيئة الدفاع طلبها الثاني إلى الدائرة الابتدائية لتأجيل تقديم المذكرة التمهيديّة والمرافعة الافتتاحية وشهادة الشهود والأجال النهائية ذات الصلة لمدة شهرين تقريبا.

(ب) دعاوى عمر البشير وعبد الرحيم حسين وأحمد هارون

30- ووجهت لكل من وزير الدولة السابق بوزارة الداخلية، السيد أحمد محمد هارون ("السيد هارون") ووزير الداخلية السابق، السيد عبد الرحيم محمد حسين ("السيد حسين") تهم بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يُدعى ارتكابها في منطقتي وادي صالح ومكجر بدارفور بين عامي 2003 و2004. واتهم الرئيس السابق السيد عمر حسن أحمد البشير

⁴ ICC-02/05-01/20-T-121-CONF-ENG ET, 17:18-24 (جلسة مفتوحة).

(”السيد البشير“) بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وجريمة الإبادة الجماعية وأدعى ارتكابها، بين عامي 2003 و2008 في دارفور.

31- وحتى اندلاع القتال في الخرطوم في 15 نيسان/أبريل 2023، كان السادة البشير وحسين وهارون رهن الاحتجاز في السودان ولم يحاكموا بتهمة السلوك الإجرامي الذي تدعيه المحكمة الجنائية الدولية. ويتفهم المكتب أن هؤلاء المشتبه فيهم أُطلق سراحهم الآن من سجن كوبر بالخرطوم. وقد أرسل المكتب مؤخرا طلبا رسميا إلى حكومة السودان للحصول على تأكيد لمكان وجود هؤلاء المشتبه فيهم حاليا.

32- وإن حالة الأعمال العدائية العنيفة المتفاقمة، بما في ذلك الجرائم المدعى ارتكابها، والوضع الحالي للمؤسسات السودانية، يبرزان كذلك عجز حكومة السودان عن إعطاء الأولوية بشكل ملموس وحقيقي للعدالة والمساءلة. وفي ظل الظروف الحالية، ليس من المجدي الدخول في مناقشات مع حكومة السودان بشأن التكامل. غير أن المكتب يتواصل مع الشركاء ذوي الصلة فيما يتعلق بأوامر القبض المعلقة والصادرة في حق السادة البشير وحسين وهارون، ولا سيما في ضوء التطورات الأخيرة. ويشمل هذا الإجراء أيضا أنشطة التحقيق المستمرة لتعزيز قاعدة الأدلة فيما يتعلق بهؤلاء المشتبه فيهم.

33- ونظرا لقلّة ما حظي به المكتب من تعاون عموما، فإنه يفتقر إلى فرص الوصول إلى المحفوظات الحكومية على الرغم من الالتزامات التي تعهدت بها قيادة حكومة السودان في آب/أغسطس 2022. ولئن استفاد المكتب من علاقته الوثيقة بالدول الثالثة والمنظمات الدولية والإقليمية، فإنه لا تزال ثمة حاجة إلى اتخاذ خطوات مهمة لدفع عجلة التحقيقات في هذه القضايا إلى الأمام.

(ج) دعوى عبد الله باندا أبكر نورين

34- وجهت للقائد السابق لحركة العدل والمساواة، السيد عبد الله باندا أبكر نورين (”السيد باندا“)، ثلاث تهمة بارتكاب جرائم حرب، يُدعى أنها ارتكبت خلال هجوم نُفذ ضد بعثة الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في موقع مجموعة حسكينية العسكري في دارفور في 29 أيلول/سبتمبر 2007. ولا يزال السيد باندا هاربا من العدالة.

وكما ورد توضيحه في التقارير السابقة، فإن المدعي العام، فور توليه منصبه، تنحى طوعا من الدعوى المقامة على السيد باندا، عملا بالمادة 42(6) من نظام روما الأساسي. وبناء على ذلك،

تُشرف نائبة المدعي العام نزهة شميم خان على أنشطة التحقيق في هذه الدعوى، التي تواصلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

(2) التقدم المحرز عبر المبادئ الرئيسية للعمل المُجدد في حالة دارفور

35- حدد التقرير الأخير الأولويات المواضيعية الرئيسية لمكتب المدعي العام التي توجه جهود المكتب في التحقيق والتعاون فيما يتعلق بالحالة في دارفور. وعلى الرغم من عدم تعاون حكومة السودان، تم إحراز تقدم على النحو المبين أدناه.

(أ) تمكين المجني عليهم والشهود والمجتمعات المتضررة

36- طوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب جهوده لزيادة التواصل مع منظمات المجتمع المدني والمجني عليهم والشهود والمجتمعات المتضررة داخل السودان وخارجه.

37- واستمر تواصل المكتب مع منظمات المجتمع المدني وممثلي المجتمعات المتضررة خارج السودان. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، تمكن المكتب من التواصل على نطاق واسع عبر الإنترنت مع منظمات المجتمع المدني على مستوى ثنائي. وتعزيزاً لأنشطته، عقد المكتب أيضاً اجتماعات مع منظمات المجتمع المدني العاملة في دارفور في مقر المحكمة خلال المائدة المستديرة السنوية للمحكمة الجنائية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، لمناقشة المحاكمة الجارية للسيد عبد الرحمن وكذلك عواقب القتال الحالي على السكان المدنيين في دارفور.

38- ودعا المكتب أيضاً منظمات المجتمع المدني من منطقة دارفور للمشاركة في المائدة المستديرة المواضيعية التي عقدت في المحكمة في أيار/مايو 2023 بشأن موضوع الاضطهاد الجنساني، بينما ستتم دعوة مشاركين آخرين من منظمات المجتمع المدني للمشاركة في المائدة المستديرة المواضيعية الإضافية لمكتب المدعي العام ومنظمات المجتمع المدني التي ستعقد في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام بشأن موضوع ضمان اتباع نهج مراعاة للصدمات النفسية في التحقيقات.

39- وفي خطوة مهمة، وكما أُعلن عن قرب حدوثه في التقرير السابق، وجه المكتب مؤخراً نداءً عاماً موجهاً إلى الأشخاص الذين لديهم معلومات تتعلق بالجرائم التي يُدعى ارتكابها في

دارفور خلال الفترة من 2003 إلى 2008 وما بعدها. ويتألف هذا النداء من منصة على الإنترنت يمكن للأفراد من خلالها تقديم معلومات تتعلق بالجرائم المدعى ارتكابها والتي شهدوها في دارفور. ويمكن الوصول إلى منصة النداء عبر ركن "تقديم المعلومات" على الموقع الشبكي: <https://www.icc-cpi.int/darfur>.

40- ويشجع المكتب جميع من لديهم معلومات ذات صلة على الاستجابة لهذا النداء، ولا سيما أولئك الذين لديهم معرفة و/أو وثائق بشأن التخطيط للسياسات التي أدت إلى ارتكاب جرائم في دارفور داخلية في اختصاص المحكمة وتمويل تلك السياسات وتنفيذها.

41- وخلافا للتطورات الإيجابية في تواصل المكتب مع منظمات المجتمع المدني خارج السودان، منذ التقرير السادس والثلاثين، عُرفت محاولات التواصل في الميدان مع المجتمعات المتضررة ومنظمات المجتمع المدني في دارفور عرقلة خطيرة بسبب العقبات الإدارية وعدم تعاون السلطات السودانية. وعلى وجه الخصوص، لم يتم إيفاد بعثتي توعية مقررتين إلى دارفور في شباط/فبراير وأذار/مارس 2023 بسبب عدم إصدار حكومة السودان للتأشيرات.

42- كما تأثرت سلبا جهود المكتب الرامية إلى التواصل مباشرة مع المجتمعات المتضررة في السودان في الفترة الأخيرة من جراء استمرار حالة الأعمال العدائية العنيفة في السودان، بما في ذلك في دارفور.

43- وفي مواجهة هذه القيود، نظم قلم المحكمة الجنائية الدولية نشاطا للتواصل عبر الإنترنت يستهدف منظمات المجتمع المدني التي تعمل مع المجتمعات المتضررة في دارفور كما يستهدف الأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام. وكان من المقرر تنظيم هذه المناسبة بعد انتهاء فترة الصيام في شهر رمضان، ولكن تم إلغاؤها بعد اندلاع الأعمال العدائية المسلحة في الخرطوم. وفي ظل الظروف الحالية، لا يزال الاتصال بالمجتمعات المتضررة في دارفور يمثل تحديا بسبب الاتصال المتقطع عبر شبكات الإنترنت والهاتف.

(ب) التعاون مع السلطات الوطنية السودانية

44- أشار المدعي العام في تقريره السادس والثلاثين إلى التعاون المحدود لحكومة السودان وطلب إلى السلطات السودانية اتخاذ الخطوات الرئيسية التالية من أجل تسهيل جهود المكتب في السودان:

- إتاحة الوصول دون عوائق إلى الوثائق ذات الصلة بتحقيقات المكتب؛
- ضمان الاستجابة السريعة لطلبات المساعدة المقدمة من السلطات السودانية إلى المكتب؛
- اتخاذ إجراءات فورية لتسهيل الوجود الميداني المعزز للمكتب في الخرطوم؛
- إتاحة الوصول دون عوائق إلى الشهود العاملين لدى الحكومة أو الذين كانوا يعملون لديها سابقا والشهود الأساسيين الآخرين.

45- وحتى قبل الأعمال العدائية الحالية، لم يتم إحراز أي تقدم في هذه الخطوات الرئيسية منذ التقرير السابق. ويرى المكتب أن إمكانية التعاون في الظروف الحالية ضئيلة، على الرغم من استمرار الجهود للتواصل والسعي للحصول على المعلومات حيثما أمكن ذلك.

46- ورغم الجهود المتكررة التي بذلها المكتب للتواصل مع السلطات السودانية، لا يزال هناك ما مجموعه 36 طلبا للمساعدة معلقا، بما في ذلك طلبان جديان قُدمتا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتشمل الطلبات المعلقة، التي تم تقديم أولها في حزيران/يونيه 2020، طلبات الحصول على الوثائق والإذن بالوصول إلى المسؤولين الحكوميين/العسكريين.

(ج) زيادة سبل المساعدة: التعاون مع الدول الثالثة والمنظمات الدولية والإقليمية

47- واصل المكتب العمل مع دول ثالثة، ومع منظمات دولية وإقليمية، لدعم أنشطته في مجال التحقيق والمقاضاة فيما يتعلق بمحاكمة السيد عبد الرحمن، ومواصلة جهوده لتعزيز الأدلة الموجودة في دعاوى المتهمين السادة البشير وحسين وهارون. وأفضى هذا التواصل إلى نتائج إيجابية.

48- وعلى وجه الخصوص، في أعقاب عملية المسح الشامل التي أجريت لتحديد المعلومات ذات الصلة التي تحتفظ بها دول ثالثة ومنظمات أخرى، واصل المكتب التواصل مع هذه الكيانات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأسفرت هذه العملية عن معلومات جديدة مهمة.

49- وتشمل المساعدة التي تلقاها المكتب من دول ثالثة، ومن منظمات دولية وإقليمية، معلومات لتأكيد الأدلة الموجودة، ومسارات جديدة تجري متابعتها، ومقابلة الشهود، والدعم اللوجستي والتشغيلي الحيوي لإحراز تقدم في ولاية المكتب.

50- وبينما يظل المكتب ممتنا للمساعدة التي قدمتها دول ثالثة، فإنه يطلب الاستجابة لطلبات المساعدة بسرعة أكبر، من أجل المضي قدما في تحقيقاته وسعيه لتحقيق العدالة التي طال انتظارها من أجل المجني عليهم في حالة دارفور.

رابعاً- التطلع إلى المستقبل

51- رغم عدم تعاون حكومة السودان التام، والتحديات التي يشكلها الوضع الأمني في دارفور في الوقت الراهن، لا يزال المكتب مصمما على متابعة التنفيذ الفعال لولايته، بما في ذلك فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في سياق الأعمال العدائية الحالية.

52- وقد اختتم المكتب بنجاح عرض أدلته في الدعوى المرفوعة ضد السيد عبد الرحمن وأتيحت الفرصة للمجني عليهم لإسماع أصواتهم. وتأتي سيل التحقيق الأخرى ثمارها. وفي الوقت الذي تواجه فيه دارفور دورة أخرى من العنف، فإن الحاجة إلى إقامة العدل في حالة دارفور، عملا بالقرار 1593، أمر حيوي ويتطلب التزاما وتركيزا مُجدداً من الجميع.

(1) تقييم معايير الحالة

53- يقدم المكتب أدناه لمحة عامة عن التقدم المحرز على ضوء المعايير التي قام المدعي العام بتحديثها فيما يتعلق بالحالة في دارفور، على النحو المبين في التقرير الأخير. وللأسف، لم يتم استيفاء بعض هذه المعايير، بينما تم استيفاء معايير أخرى جزئياً أو كلياً.

54- واستوفيت المعايير التالية خلال الفترة المشمولة بالتقرير:

- **الانتهاء من مرافعات هيئة الادعاء في محاكمة السيد عبد الرحمن في شباط/فبراير: تم استيفاء هذا المعيار. وأكمل الادعاء مرافعاته في شباط/فبراير 2023 ويقدم المساعدة ذات الصلة فيما يتعلق بالتحضير لمرافعة الدفاع في 28 آب/أغسطس 2023.**
- **توسيع نطاق الأدلة الواردة من دول ثالثة، والمنظمات الدولية والإقليمية، والشركاء الآخرين لدعم أنشطة التحقيق الجارية في إطار الحالة. تم استيفاء هذا المعيار. وأكمل المكتب تحقيقاته الأولية بشأن الأدلة التي تحتفظ بها هذه الكيانات والتي أدت إلى إيجاد سبل إضافية لمتابعة الأدلة ذات الصلة بالمشتببه فيهم الذين هم موضوع أوامر قبض معلقة. وبعد تنفيذ الدول الثالثة، على وجه الخصوص، للطلبات اللاحقة في الوقت المناسب أمرا بالغ الأهمية للمضي قدما في دعاوى دارفور.**
- **تمكين المكتب من العمل كمحور لدعم التحقيقات التي تجريها السلطات الوطنية للدول الثالثة، وتقديم الأدلة ذات الصلة بالتحقيقات أو الإجراءات الوطنية الجارية في دعوى واحدة على الأقل: تم استيفاء هذا المعيار. وساعد المكتب في تحقيق وطني من خلال توفير المعلومات والأدلة والمسارات ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى المكتب في الفترة الفاصلة بين نيسان/أبريل وأيار/مايو 2023، مشاوره مع المستشارين الخاصين للمدعي العام بشأن شراكة مُجدّدة من أجل المساءلة من خلال التكامل والتعاون سوف تُبني على تفاعل ثنائي الاتجاه مع السلطات الوطنية والجهات الفاعلة الأخرى في مجال المساءلة، لتعزيز نهج أكمل وأكثر استدامة تجاه إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية الأساسية. ويعتزم المكتب في المستقبل القريب إجراء مشاوره خارجية بشأن مشروع ورقة سياساتية جديدة تتعلق بالتكامل والتعاون.**
- **القيام بحملة عامة في السودان للحصول على معلومات ذات صلة بالجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة فيما يتعلق بالحالة في دارفور: تم استيفاء هذا المعيار. وكما سبقت الإشارة إليه، تم توجيه هذا النداء في تموز/يوليه 2023. والأمل معقود في سياق الحالة الراهنة على أن يغتنم السودانيون هذه الفرصة لتبادل المعلومات والأدلة مع المكتب بشأن الجرائم الوحشية المدعى ارتكابها في دارفور منذ عام 2003.**

55- وتم استفتاء المعيار الوارد أدناه جزئياً، ولكنه تأثر سلباً أيضاً بعدم تعاون حكومة السودان في الفترة الفاصلة بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل من هذا العام، وبالقتال الدائر في السودان:

- زيادة عدد التفاعلات مع منظمات المجتمع المدني السودانية المشاركة في عمل المكتب، من خلال إجراء أنشطة في كل من السودان ومقر المحكمة في لاهاي وأماكن أخرى: استوفي هذا المعيار جزئياً عن طريق التواصل وعقد اجتماعات بوسائل افتراضية في مقر المحكمة في لاهاي وفي أماكن أخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

56- ولم تتحقق الأهداف التالية بسبب عدم تعاون حكومة السودان، وبسبب القتال الدائر في الخرطوم وأماكن أخرى في السودان منذ 15 نيسان/أبريل 2023:

- وفاء القيادة السودانية بالالتزامات التي تعهدت بها فيما يتعلق بالوجود الميداني في الخرطوم، والوصول إلى المعلومات، والاستجابة لطلبات المساعدة.
- زيادة عدد البعثات الميدانية إلى السودان من أجل إجراء التحقيقات وتنفيذ أنشطة التوعية التي ستمكن المجتمعات المتضررة من التقييم الكامل للعمل الذي يقوم به المكتب، ولا سيما فيما يتعلق بمحاكمة السيد عبد الرحمن.
- الحفاظ على التواصل والحوار مع حكومة السودان لتشجيع التعاون وربما تهيئة الظروف لمناقشات بشأن سبل التكامل، ومواصلة التواصل مع الاتحاد الأفريقي لاستكشاف الكيفية التي يمكن أن يؤدي بها دوراً محورياً في هذه العملية.

(2) الأهداف المحدثة

57- بناء على تقييم شامل يضع في الحسبان استمرار عدم تعاون حكومة السودان، وتفاقم الأعمال العدائية، والتقدم المحرز في بعض المعايير المحددة في التقرير السادس والثلاثين، سيولي المكتب الأولوية للمجالات التالية في الأشهر الستة المقبلة:

- تعزيز تتبع المعلومات والأدلة وجمعها فيما يتعلق بالجرائم المدعى ارتكابها حالياً والمندرجة في اختصاص المحكمة وذلك عملاً بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1593 (2005)؛
- زيادة جمع الأدلة الواردة من دول ثالثة، ومنظمات دولية وإقليمية، وشركاء آخرين لدعم أنشطة التحقيق الجارية في إطار الحالة؛

- تأمين الحصول على المواد والمعلومات الأساسية من خلال الحملة العامة التي انطلقت على الإنترنت في تموز/يوليه 2023 من أجل الوصول إلى معلومات ذات صلة بالجرائم المدعى ارتكابها في دارفور والداخلة ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية؛
- اتخاذ جميع التدابير المعقولة لضمان حفاظ محاكمة السيد عبد الرحمن على زخمها، بما في ذلك استمرار المساعدة ذات الصلة بعرض حجج الدفاع؛
- توسيع نطاق الشراكات مع دول إضافية قد تساعد على إحراز تقدم في تحقيقات المكتب بشأن حالة دارفور.

خامسا- خاتمة

58- اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بتصدع كبير في الحالة الأمنية والسياسية في دارفور والسودان على نطاق أوسع.

59- وفي هذا السياق، ظل المكتب يركز على ضمان استمرار التحقيقات والملاحقات القضائية باطراد، بينما يتتبع عن كثب التطورات الجارية من خلال تعاونه مع الشركاء الرئيسيين. وتشكل الأعمال العدائية الحالية مصب اهتمام جديد يحظى بالأولوية في عمل المكتب فيما يتعلق بالحالة، حيث يضطلع بأنشطة تتماشى مع شروط ولايته عملا بقرار مجلس الأمن 1593 (2005).

60- وفي تفاعله مع الجهات الفاعلة المشاركة حاليا في الأعمال العدائية في السودان، أوضح المكتب أنه قادر على التحقيق مع الأفراد الذين يرتكبون جرائم منصوص عليها في نظام روما الأساسي وعلى ملاحقتهم في إطار الولاية التي يخولها قرار مجلس الأمن 1593 (2005). وشدد المكتب كذلك على الحاجة الملحة للامتثال للقانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات. ولئن كان المكتب غير قادر على الانتشار في السودان في الوقت الحاضر، فإنه يجري وضع الخطط لتعزيز الوجود الميداني عندما يكون بالإمكان القيام بذلك بشكل مسؤول.

61- وقد دعم هذا التركيز المستمر تحقيق عدد من الأهداف المحددة في التقرير السادس والثلاثين. ونظرا لقلّة الدعم المقدم من حكومة السودان والحالة الراهنة في الميدان، فإن هذا التقدم توقف في جزء كبير منه على مساعدة دول ثالثة ومنظمات دولية. وللمضي قدما، يعتزم المكتب

تعزيز شراكته مع الدول الأخرى وتوسيعها والحفاظ على تواصله مع منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المتضررة، على الرغم من التحديات التي واجهته خلال الأشهر الماضية. فهذا التواصل حيوي للحفاظ على الفهم الحالي للمكتب فيما يتعلق بالحالة السائدة في السودان، واستمرار أولويات التحقيق في المكتب، واتخاذ القرارات الاستراتيجية في المستقبل.

62- وتشكل المساءلة والعدالة أساسيّ قرار مجلس الأمن رقم 1593 (2005). وفي ظل الظروف الحالية، وبالنظر إلى رفض حكومة السودان أو عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها بالتعاون مع المحكمة، فإن ولاية المكتب ستعتمد بشكل كبير على التعاون الفعال والفعلي مع الشركاء الآخرين.

63- ويظل المكتب مصمما، رغم التحديات الحالية، على تعزيز قضيته في حالة دارفور والوفاء بوعد المجتمع الدولي بإنصاف شعب دارفور. ويجب إجراء هذا العمل بالسرعة التي تقتضيها أهميته، بإثبات أن القانون، هذه المرة، يمكن أن يوفر الحماية لمن هم في أمس الحاجة إليها.